

Distr.: General
19 January 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الثالثة والعشرون

نيويورك، 15-19 نيسان/أبريل 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2024 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024.
- 4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدي التنمية المستدامة 16 و 17.
- 5 - المؤسسات والعمل المناخي والبيئة.
- 6 - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة.
- 7 - المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام.
- 8 - الإدارة المالية العامة.
- 9 - الحكومة الرقمية.
- 10 - بناء المؤسسات في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع.
- 11 - المشاورات المخصصة مع المراقبين.
- 12 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة.
- 13 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين.



الشروح

1 - انتخاب أعضاء المكتب

تنتخب اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً للدورة الثالثة والعشرين. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقاً للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكون من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين وذلك استعداداً للدورة الرابعة والعشرين.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تُدعى اللجنة إلى إقرار جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره 321/2023. وفي المقرر نفسه، قرر المجلس أن تُعقد الدورة الثالثة والعشرون للجنة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024. وتُعقد الجلسات الصباحية من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 والجلسات المسائية من الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00. ويمكن أن تُعقد الجلسات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2024/1)

3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2024 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024

سيكون موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 ودورة المجلس لعام 2024 هو "تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة ومبتكرة". ودون المساس بالطبيعة المتكاملة والمتراصة وغير القابلة للتجزئة لجميع أهداف التنمية المستدامة، سيجري المشاركون في المنتدى أيضاً استعراضاً متعمقاً للهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية). كما سيدعم منتدى عام 2024 تنفيذ الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وسيصدر عنه إعلانٌ وزاري متفاوض عليه.

وستتظر اللجنة في الموضوع وفي أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض، فضلاً عن متابعة الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، من منظور الحوكمة والإدارة العامة، وستعتمد مساهمتها في المنتدى في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة التي تعرض رؤى ثاقبة جديدة للحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (E/C.16/2024/2)

مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024

4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدي التتمية المستدامة 16 و 17

في الدورة الثالثة والعشرين، استدعو اللجنة مرة أخرى عدداً صغيراً من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية إلى الدخول في حوار تفاعلي بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17، مع مراعاة أوجه الترابط مع سائر الأهداف. ويمكن أن يشمل ذلك تأملات حول استخدام مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التتمية المستدامة، التي أقرها المجلس في تموز/يوليه 2018، لتكون دليلاً إلى تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة. وسيُعدى الخبراء إلى إعداد رؤى ثاقبة للنظر فيها استناداً إلى مساهمة كل بلد من البلدان، وإلى تحديد التحديات، وطرح الأسئلة، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تسهم في إجراءات معجلة لتحقيق أهداف التتمية المستدامة. وستواصل اللجنة أيضاً نظرها في أفضل السبل لدعم التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة ومبتكرة من أجل النهوض بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التتمية المستدامة، بالبناء على عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

الوثائق

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تبادل الأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن هدي التتمية المستدامة 16 و 17

5 - المؤسسات والعمل المناخي والبيئة

لاحظت اللجنة، في الدورات السابقة، أن ما أُحرز من تقدّم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بالقدر الكافي للإبقاء على الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية كان محدوداً وذلك بسبب نقص التمويل وعدم الوفاء بوعوده، وافتقار بلدان عديدة إلى القدرة على وضع مشاريع تكيف تتسم بالملاءة الائتمانية، والتأخر الطويل في تقديم التمويل الميسر والمنح، والقيود التي تحد من قدرة الحكومات دون الوطنية على الاستفادة بالمنح والقروض. وترى اللجنة أن هناك عاملاً حاسماً آخر يتمثل في أنّ البلدان لم تدرج بصورة كاملة مقاييس إحصائية جديدة تشمل المناخ في تقييم الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية.

وشملت الإجراءات الموصى بها لمعالجة هذا الوضع تعزيز استخدام وقدرة القطاعين العام والخاص في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي استناداً إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتعزيز مساءلة المؤسسات العامة فيما يتعلق بالسياسات البيئية عن طريق إدماج تقييم لحالة الموارد الطبيعية في تقييمات الأداء المنتظمة، وزيادة التدريب الموجّه للحكومات في البلدان النامية لمساعدتها على تحليل البيانات المناخية وتصميم المشاريع التي يمكن أن تجذب الاستثمارات.

وستواصل اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، مناقشتها للمؤسسات والعمل المناخي والبيئة مع التركيز على دور التأمين العام والخاص في إيجاد حلول للتخفيف من حدة المخاطر المتصلة بالمناخ. كما سيُنظر بشكل متعمق في جوانب الإدارة العامة المتعلقة بإصلاح قطاع التأمين من حيث القدرة التنظيمية وآليات الرقابة والإدارة المالية والعمليات وقياس مخاطر المناخ.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تنظيم قطاع التأمين وإصلاحه من أجل التصدي لتغير المناخ والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 (E/C.16/2024/3)

6 - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

واصلت اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، عملها المتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة وشددت على أن شمول الجميع هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة وأنه جزء متأصل من الرؤية المشتركة لخطة عام 2030. وأكدت اللجنة أنه ينبغي للبلدان أن تبني على الجهود المبذولة من أجل تنفيذ نماذجها للمشاركة التي لا تترك أحدا خلف الركب، مع تعزيز البيئة المواتية للمشاركة المدنية. ووافقت اللجنة أيضا على أن التغطية المتعددة الأبعاد لكل مبدأ من المبادئ الـ 11 يمكن أن توفر طريقة مفيدة لتعزيز تحليل السياسات المتصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وعلى أن المؤشرات ينبغي أن تكون مفصلة بما يكفي لاستيعاب نوعية استجابة الحكومة لأهداف التنمية المستدامة مع معالجة الثغرات التحليلية الهامة في عمليات الاستعراض.

وسترکز اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، على الاتجاهات السائدة في تطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستناقش السياسات المحددة الأهداف التي تراعي احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع في مختلف السياقات الوطنية، وستنظر في دور الإدارة العامة في معالجة المشاكل العامة التي تسهم في عدم المساواة واستبعاد أفقر الفئات وأكثرها ضعفاً وأولئك الذين يتعرضون للتمييز.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن بناء مؤسسات شاملة لا تترك أحدا خلف الركب في منتصف الطريق نحو عام 2030 (E/C.16/2024/4)

7 - المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام

لاحظت اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، أن المؤسسات المرنة والقائمة على البيانات والرؤى الثاقبة ضرورية من أجل تحسين التأهب والقدرة على الصمود في إدارة الأزمات. وسيتوقف بناء هذه المؤسسات على الوصول إلى مجموعات جديدة من المهارات وتشجيع التوجه بين موظفي الحكومة إلى العقلية التعاونية التي تركز على المواطنين بقدر أكبر. واعتُبر إجراء استعراض لقدرات القوى العاملة في القطاع العام على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجهود التدريب ذات الصلة جزءا من الحل. وفي الدورات السابقة، شددت اللجنة أيضا على الدور التمكيني الذي يمكن أن يؤديه التفكير النقدي والتفكير المعقد والتفكير الاستراتيجي والتفكير التصميمي ومهارات التداول والذكاء العاطفي في الابتكار في القطاع العام. ويمكن إيلاء الاهتمام لطرائق العمل الجديدة، ومعالجة أوجه عدم المساواة في نظم الأجور، وتوسيع قدرة القوى العاملة على الصعيد دون الوطني، واجتذاب الشباب إلى القطاع العام. ورأت اللجنة أيضا أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز التأهيل المهني والاستثمار في المهارات الرقمية وتحديث أطر الكفاءات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع النهوض بالعدالة الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها.

وستواصل اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، النظر في المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام مع التركيز على الرؤى الثاقبة المتعلقة بحوكمة القوة العاملة في القطاع العام من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة التي تعرض رؤى ثاقبة بشأن حوكمة القوة العاملة في القطاع العام من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2024/5)

8 - الإدارة المالية العامة

استكشفت اللجنة في السنوات الأخيرة مختلف جوانب الإدارة المالية العامة، بما في ذلك سبل منع الفساد والكشف عنه والتصدي له؛ وزيادة القدرات وتعبئة موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية؛ وتعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وتعزيز الميزنة الشفافة والتشاركية؛ وتضمين أهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية؛ وتعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة؛ وإدارة حزم الحوافز المالية والسياسة المالية في أوقات الأزمات؛ وتعزيز التنبؤ بالإيرادات والتخطيط لها؛ وتحسين مصداقية الميزانية لمنع أي تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساعدة في ضمان ألا يُترك أحد خلف الركب.

واستناداً إلى أعمال الدورات السابقة، ستواصل اللجنة النظر في المسائل المتصلة بتشجيع الشراء العمومي الاستراتيجي؛ وعمليات الميزنة الشفافة والتشاركية التي تتسم بالمصداقية؛ ورقمنة الإدارة المالية العامة؛ وتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو دعم التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن التعجيل بإصلاح الإدارة المالية العامة لتعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة (E/C.16/2024/6)

9 - الحكومة الرقمية

لاحظت اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، أن تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية لا يزال يشكل مسألة حاسمة ومعقدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على جميع أجزاء الحكومة، بما في ذلك الوكالات التنفيذية والسلطات التنظيمية والهيئات الرقابية. وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى نهج مختلطة لتقديم خدمات عامة تعكس احتياجات الناس وتطلعاتهم، مع معالجة أوجه القصور في القدرات الرقمية. ويمكن أن تكون الاستراتيجيات الرقمية الوطنية مفيدة إذا استُعين بها في إطار جهود تهدف إلى بناء الثقة الرقمية وسد الفجوات في هذا المجال وتعزيز احترام حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، وذلك إلى جانب بذل جهود مستمرة لتوقع أثر التقدم التكنولوجي على الحكومة والمجتمع والاستجابة له.

وستواصل اللجنة، في الدورة الثالثة والعشرين، تحليلها للمسائل المطروحة في مجال الحكومة الرقمية مع التركيز على نشر الذكاء الاصطناعي وضمان عدم ترك أي بلد خلف الركب. كما يمكن النظر في دور الإدارة الحكومية في تنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد والمجتمع، فضلاً عن المسائل

المتعلقة بنشر التكنولوجيا في القطاع العام، وقدرتها على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، والتخفيف من حدة المخاطر.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن حوكمة النزاع الاصطناعي لتعزيز خطة عام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب (E/C.16/2024/7)

10 - بناء المؤسسات في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع

شددت الجمعية العامة، في قرارها 262/70 المتعلق باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، على أهمية توثيق التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وشجعت تلك اللجنة على الاستفادة من خبرات الهيئات الفرعية المختصة التابعة للمجلس، بغية المساهمة في عمل اللجنة من منظور متوسط إلى طويل الأجل.

وفي الدورات السابقة، نظرت اللجنة في مسألة إشراك الجهات صاحبة المصلحة في البلدان الخارجة من نزاع، فضلا عن المسائل الأساسية المتعلقة بتعزيز الأمن وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وسبل دعم بناء المؤسسات في تلك المجالات. ولاحظت اللجنة أن القادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يكونوا شركاء بالغى الأهمية في تيسير تنفيذ برامج التلقيح التي تعتمد على الثقة والشرعية، في حين يشكّل وجود معلومات واضحة ومتحقق منها أمراً أساسياً للتغلب على التحديات المتعلقة بالأخبار الزائفة وعدم الثقة بالحكومات. وشددت اللجنة أيضاً على أن استدامة السلام تتوقف على مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في بناء المؤسسات مشاركةً طويلة الأجل تكون متسقة مع الأعراف المحلية والواقع السياسي، غير أن التقدم في بناء مؤسسات قوية كثيراً ما يعوقه التركيز على الحاجة القصيرة الأجل إلى الأمن والمصالح السياسية والتبعية الخارجية. وفي آخر دورة لها، وهي تلك المعقودة في عام 2023، سلطت اللجنة الضوء على قيمة الربط بين بناء المؤسسات والإدارة البيئية في سياق بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وستواصل اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، نظرها في بناء المؤسسات في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع، مع مناقشة الكيفية التي يمكن بها لإصلاحات الحوكمة وبناء المؤسسات والإدارة المالية العامة أن تدعم الاستراتيجيات طويلة الأجل للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في هذه البيئات.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن الإدارة المالية العامة السليمة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله (E/C.16/2024/8)

11 - المشاورات المخصصة مع المراقبين

ترحب اللجنة بمشاركة مراقبين يمثلون الحكومات والمراقبين الدائمين وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومعاهد الإدارة العامة والمنظمات غير الحكومية من جميع مناطق العالم في عملها. وبالإضافة إلى النظر في الطلبات المخصصة للإدلاء ببيان خلال الدورة، إذا سمح الوقت بذلك، ستدعو اللجنة المراقبين للمشاركة في مشاورات مخصصة بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها مع التركيز على الرؤى الثاقبة

الجديدة للحكومة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيتم اختيار المتكلمين مسبقاً، مع مراعاة توازن التمثيل الجغرافي والمؤسسي والتوازن بين الجنسين، فضلاً عن مدى أهمية المداخلات المقترحة بالنسبة لمداولات اللجنة.

12 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة

وفقاً لقرار الجمعية العامة 305/72، ينبغي للجنة أن تعتمد موضوعاً لدورتها الرابعة والعشرين يتواءم مع الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ودورة المجلس لعام 2025، مع مواصلة تناول ما يلزم من مسائل لأداء مهامها الأخرى. وستقرر الجمعية العامة الموضوع الرئيسي لعام 2025.

وقد ترغب اللجنة، لدى مناقشتها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والعشرين، في الاستفادة من الخبرات المكتسبة والإنجازات المحققة في السنوات السابقة. ويمكن أن ينظر الأعضاء فيما إذا كان القيام بذلك سيسهم في أعمال اللجنة وفي زيادة تعزيز مكانتها من خلال الدراسة الاستشرافية للمسائل الحاسمة المطروحة في مجال الحوكمة والإدارة العامة والتي تتصل بتنفيذ ومتابعة خطة عام 2030.

13 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين

تعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين يُقدّم إلى المجلس. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 305/72، ينبغي لعمل اللجنة أن يعكس الحاجة إلى نهج متكامل وعملي المنحى إزاء أهداف التنمية المستدامة وأن يستند إلى استعراض قوي قائم على الأدلة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 1/68، ينبغي أن تدرج اللجنة في تقريرها موجزاً تنفيذياً وينبغي أن يكون التقرير وجيزاً وأن يحدّد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والمسائل التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها و/أو اتخاذ إجراءات بشأنها.